

الجمهورية التونسية
المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية
حول مشروع قانون أساسي
يتعلق بالصادقة على اتفاقيات العمل الدولية
رقم 144 و 151 و 154
- عدد 2012/20 -

رئيس اللجنة : عبد المنعم كرير
نائب الرئيس: وسام ياسين
مقرر اللجنة : فرح النصيري
مقرر مساعد أول: البشير اللزام
مقرر مساعد ثان: محمد عي النصيري

04 أوت 2012

نظر اللجان:

لجنة الحقوق والأخريات والعلاقات الخارجية	لجنة التشريع العام	لجنة الشؤون الاجتماعية
تاريخ الاجتماع: 2012/07/10 قرار اللجنة: الموافقة	تاريخ الاجتماع: 2012/07/05 قرار اللجنة: الموافقة	تاريخ الاجتماع: 2012/06/14 قرار اللجنة: الموافقة
رئيسة اللجنة: سعاد عبد الرحيم مقرر اللجنة: إياد الدهماتي	رئيسة اللجنة: كلثوم بدر الدين مقررة اللجنة: حنان الساسي	رئيس اللجنة: عبد المنعم كرير مقرر اللجنة: فرح النصبي

الجمهورية التونسية
المجلس الوطني التأسيسي

تقرير لجنة الشؤون الاجتماعية حول
مشروع قانون أساسي
يتعلق بالمصادقة على اتفاقيات
العمل الدولية رقم 144 و 151 و 154

السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي،

السيدة والسيد نائبي الرئيس،

حضرات السيدات والسادة أعضاء المجلس الموقر،

تشترف لجنة الشؤون الاجتماعية بأن تعرض على أنظاركم تقريرها حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالمصادقة على اتفاقيات العمل الدولية رقم 144 و 151 و 154.

التقديم:

في إطار تكريس المكانة الهامة لمبادئ ومعايير العمل الدولية وفي اتجاه دعم الانخراط

الكامل في منظومة الحقوق الأساسية في مجال العمل باعتبارها المدخل الرئيسي إلى مقومات

العمل اللائق الذي يخول الكرامة والعيش الكريم للأفراد، يتزلل مشروع هذا القانون

الأساسي الذي يهدف إلى المصادقة على ثلاث اتفاقيات عمل دولية تتعلق أولها (الاتفاقية

رقم 144) بالمشاورات الثلاثية في مجال معايير العمل الدولية وترمي إلى النهوض بالحوار

الاجتماعي وتنفيذ جملة من الإجراءات التي تضمن تشريك ممثلي الحكومات وممثلي أصحاب العمل وممثلي العمال في المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة العمل الدولية غير إجراء مشاورات جادة ودورية بين هذه الأطراف.

وتخص اتفاقية العمل الدولية الثانية رقم 151 علاقات العمل في الوظيفة العمومية وما يتمتع به الأعوان العموميين من حماية ضد كل أشكال التمييز التي تمس من الحرية النقابية، فضلا عن تحديد منظمات الأعوان العموميين بالاستقلالية الكاملة تجاه السلطة العمومية وحمايتها من كل أعمال التدخل في تكوينها وتسير إدارتها.

أما اتفاقية العمل الدولية رقم 154 فتتهم المفاوضة الجماعية التي تحرى بين أصحاب العمل وكل أصناف العمال في جميع فروع النشاط الاقتصادي من أجل تحديد شروط العمل أو تنظيم العلاقات بين أصحاب العمل والعمال وكذلك بين أصحاب العمل ومنظماتهم أو منظمات العمال.

ثانياً: أعمال اللجنة وتوصياتها:

اجتمعت اللجنة يوم 14 حوان 2012 وتدارست فحوى الاتفاقيات المعروضة عليها وكذلك مشروع القانون، وأجمع السيدات والساسة النواب على أهمية هذه الاتفاقيات في مجال منظومة قوانين العمل الدولية وما تتميز به من مرونة أسهمت في تحفيز عدد كبير من الدول للمصادقة عليها.

وتوقف النواب على مدى انسجام التشريع الوطني مع مقتضيات هذه الاتفاقيات في الجوانب المتصلة بتكريس الحق النقابي وبحرية تكوين المنظمات النقابية لأصحاب العمل والعمال بالقطاعين العام والخاص وأسباب ضمان الاستقلالية لهذه المنظمات وحرية ممارسة أنشطتها دون تدخل من قبل السلطة العمومية باعتبار أن طرق التصرف في الشؤون الإدارية والمالية لهذه المنظمات وكذلك انتخاب الأشخاص المكلفين بإدارتها قد تم ضبطها في القوانين الأساسية وفي الأنظمة الداخلية.

كما أبرز أعضاء اللجنة من جهة أخرى سعي بلادنا إلى توفير التسهيلات المناسبة لممثلي منظمات الأعوان العموميين المعترف بها لتمكينهم من أداء وظائفهم دون الإخلال بالسير العادي للإدارة أو الخدمة المعنية، مؤكدين في هذا الإطار على أهمية موافقة الجهات لتدعم استقلالية منظمات الأعوان العموميين للحد من المس بالحرية النقابية ومن تدخل السلطة العمومية.

وتعرض أعضاء اللجنة في جانب آخر من نقاشهم إلى ضرورة النهوض بالمفاوضة الجماعية في القطاعين العام والخاص، مشددين على أهمية تيسيرها لجميع أصحاب العمل ولكلافة جموعات العمال في فروع الأنشطة التي تغطيها الاتفاقيات المعنية، مبرزين الحرص على مزيد تطوير التشريعات والترتيبات المعمول بها في بلادنا في هذه الحالات.

قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالصادقة على اتفاقيات العمل الدولية رقم 144 و 151 و 154.

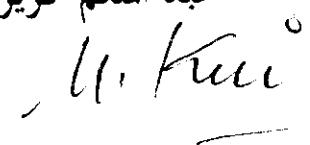
مقرر اللجنة

فرح النصبي



رئيس اللجنة

عبد المنعم كريير



2012 / 20

البرلمان العربي	النواب
4	جوان 2012

رقم الإداري /.....

مشروع قانون أساسي

2012 / 20

يتعلق بالصادقة على اتفاقيات العمل الدولية

رقم 144 و رقم 151 و رقم 154

فصل وحيد : تمت المصادقة على اتفاقيات العمل الدولية التالية الملحة بهذا القانون

الأساسي :

- اتفاقية العمل الدولية رقم 144 بشأن المشاورات الثلاثية في مجال معايير العمل الدولية ، المعتمدة من طرف مؤتمر العمل الدولي بجنيف في 21 جوان 1976 .
- اتفاقية العمل الدولية رقم 151 بشأن علاقات العمل في الوظيفة العمومية، المعتمدة من طرف مؤتمر العمل الدولي بجنيف في 27 جوان 1978 .
- اتفاقية العمل الدولية رقم 154 بشأن المفاوضة الجماعية ، المعتمدة من طرف مؤتمر العمل الدولي بجنيف في 19 جوان 1981 .